نظرات في تحقيق كتاب الإعراب في علم الإعراب
للإمام الواحدي ت ٤٦٨هـ

عبدالله بن محمد بن سليمان السديس

معهد تعليم اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كان من نعم الله الجليلة عليَّ - وما أكثرها - أنني حين كنتُ بصدد تسجيل موضوعٍ لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراه" في قسم اللغويات في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة تفضَّل عليَّ الشيخ محسن الخرابة[1] - جزاه الله خيراً - فأهداني مصورةً من كتاب الإمام الواحدي[2] في النحو "الإعراب في علم الإعراب"، وكان هو حصل عليها - كما أخبرني - من الأخ عمَّار تمالت[3] مفهرس المخطوطات بمركز الملك فيصل، وهذه النسخة المصوَّرة محفوظة في مركز الملك فيصل بالرقم (٢٦٢١٢-٢٦٢١٥). فاهتبلتُ فرصة الحصول على هذا العِلْق النفيس، واستشرتُ شيخي د. إبراهيم البعيمي أستاذ اللغويات في الكلية فحضَّني على سرعة تسجيله والعمل على تحقيقه تحقيقًا علميًّا. وكان هذا كله قُبيل منتصف سنة ١٤٣٠هـ إبان دراستي المنهجية لمرحلة الدكتوراه.

(١) فاضلٌ نحويٌّ لغويٌّ شاميٌّ، من أهل الخير والصلاح، عمل مدرسًا لعلوم اللغة العربية في الشام والرياض، وحقق عددًا من كتب التراث، كالبصريات للفارسي (وهي رسالتُه في الماجستير)، والمسائل والأجوبة في غريب اللغة والحديث والتفسير لابن قتيبة، وفضائل القرآن لأبي عبيد، وجمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي، وترويح أولي الدماثة للأدكاوي، ويعمل حاليًّا في مركز الملك فيصل.

(٢) هو الإمام المفسِّر اللغوي النحوي الأديب أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى سنة ٤٦٨هـ، من مصنفاته البسيط في التفسير، وشرح لديوان المتنبي، وينظر في ترجمته: المنتخب من السياق ٣٨٧، دمية القصر ٢/ ١٠١٧، إنباه الرواة ٢/ ٢٢٣، معجم الأدباء ٤/ ١٦٥٩، وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٣، إشارة التعيين ٢٠٩، الأنساب ٥/ ١٩٤، اللباب لابن الأثير ٣/ ١٦٣، السير ١٨/ ٣٣٩، العبر ٣/ ٣٢٤، المختصر في أخبار البشر ٢/ ١٩٢، البداية والنهاية ١٢/ ١١٤، تاريخ ابن الوردي ١/ ٣٧٨، طبقات ابن السبكي ٥/ ٢٤٠، ولابن قاضي شهبة ١/ ٢٦٤، وللأسنوي ٢/ ٥٣٨، غاية النهاية ١/ ٥٢٣، النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٤، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨٧، طبقات الشافعية للحسيني ١٦٨، مرآة الزمان ٣/ ٩٦، طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ١٠١، بغية الوعاة ٢/ ١٤٥، طبقات المفسرين للسيوطي ٦٦، شذرات الذهب ٣/ ٣٣٠.

(٣) هو طالبُ علمٍ جزائريٌّ، ذو خلق جمٍّ وديانةٍ وتقًى، يعمل باحثًا في المخطوطات بمركز الملك فيصل، حصل على البكالوريوس من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤١٣هـ، ثم حصل على الماجستير في التفسير وعلوم القرآن الكريم من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان سنة ١٤٣٢هـ، له تحقيقات ومقالات علمية.

وبعد نهاية دراستي المنهجية تقدمتُ إلى قسم اللغويات بخطة لتحقيق هذا الكتاب فوُوفق عليها، وعُيِّن الشيخ د. إبراهيم البعيمي مشرفًا عليه، وقُبيل منتصف السنة الحالية ١٤٣٣هـ، وبالتحديد في يوم الأربعاء ١١ / ٦ عُقدت لجنة لمناقشة البحث والحكم عليه، وخلُصت بمنحي درجة العالمية العالية "الدكتوراه" بتقدير "ممتاز" مع مرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة وتداولها بين الجامعات، ولله الحمد من قبلُ ومن بعدُ.

وأثناء عملي في تحقيق الكتاب أهداني أحدُ الإخوة الفضلاء - جزاه الله خيراً - مجلة "الدرعية" في عدديها السابع والثامن والأربعين الصادرين في رمضان -ذي الحجة ١٤٣٠هـ، واشتمل على بحوث عدة، ومن ضمنها في الصفحات (٤٧٧-٥٤٨) بحث للدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، حقَّق فيه مقدمة الواحدي لكتابه السالف الذكر "الإعراب في علم الإعراب". وأُشير إلى أنه لم يخرج هذا العدد من المجلة إلى الأسواق في التأريخ المذكور، وإنما تأخر صدوره قريبًا من ستة أشهر.

وحقًّا أنِّي كنتُ أعلم أن لدى د. عبدالرحمن نسخةً من ذلك المخطوط حصل عليها من مركز الملك فيصل، وأنه بصدد إخراجها والعمل على تحقيقها، وكنتُ أستبعد هذا جدًّا؛ لأن المخطوط يتألف من (١٤٥) لوحة، في كل لوحة (٢١) سطراً، فمن غير المعقول أن يتصدى لإخراجه كلِّه في بحث ترقيةٍ يكفي فيه تحقيقُ المقدمة فقط، وفعلاً هذا ما حصل، فبعد اطلاعي على المجلة ألفيتُه اكتفى بتحقيق مقدمة الكتاب فقط التي استغرقت أربع لوحات ونصف، وبإطْلاع أهل الاختصاص وأخذ مشورتهم عقدتُ العزم على المضي في تحقيق الكتاب؛ لأن ما خرج منه لا يُمثِّل عُشرَه. وأُشير إلى أنه كان اطِّلاعي على المجلة المذكورة بعد أن قطعتُ شوطًا كبيراً في تحقيق الكتاب، ولذا لم أُعِرْ عمل الأخ الفاضل أيَّ اهتمام؛ لأنني كنتُ

تجاوزتُ المقدمة بكثير، وولجتُ في صلب الأبواب النحوية التي اشتمل عليها الكتاب.

وبعد مناقشة رسالتي عدتُ إلى عمل د. عبدالرحمن، فألفيتُه جهداً مشكوراً في الجملة، فقد كتب مقدمة مختصرةً حسنةً في قيمة الكتاب ومكانة مُصنِّفه، وأنه بعد أن اطلع على نسخته المخطوطة خاف عليه ريب الزمان، فسعى إلى إبراز مقدمته قبل نشره كاملاً، واختصَّ المقدمة بالنشر لأنها - كما يقول - (ص ٤٧٨): "اشتملت على حشد من الأقوال والأخبار والآثار التي تحث على تعلم النحو، وتُبيِّن فضله ورِفْعة من أتقنه ... " إلى آخر ما قال. وقَسَمَ بحثه قسمين كالمعتاد في تحقيق كتب التراث؛ قسم تناول فيه الواحدي حياته ومؤلفاته. وآخر حقق فيه مقدمة الكتاب.

وبما أن مقدمة الكتاب مشتملة على عدد من الأخبار والروايات والآثار التي رواها الواحديُّ عن أشياخه بالسند فإن الجهد في ترجمة هؤلاء الأعلام المُسنَد عنهم عملية شاقة يعرفها من كابدها، وحسنًا فعل د. عبدالرحمن في تقصي أولئك الشيوخ والترجمة لهم، والإحالة على مصادر ترجمتهم لمبتغي الاستزادة.

وكان الأخ المحقق حين تناول مصنفات الواحدي لم يتحدث عن المطبوع منها، ومرَّ على بعضها مرورَ الكرام؛ فأوردها غُفْلاً من تحقيق نسبتها إلى الواحدي، فذكر من مصنفاته "بانت سعاد" (ص ٤٨٣)، وأحال فيه إلى كتاب "الوسيط في الأمثال"، ويقصدُ بذلك النشرة التي أخرجها د. عفيف محمد عبدالرحمن، وطبعتها مؤسسة دار الكتب الثقافية في الكويت سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، وادَّعى فيها المحققُ أن كتاب "الوسيط في الأمثال" للواحدي، ولم يرضَ هذا جمهور العلماء، فانبرى لتزييف هذه النسبة د. حاتم الضامن[1]، وصحَّح نسبتَه إلى محمد بن علي بن عبدالله العراقيِّ المتوفى سنة ٥٦١هـ؛ لأن صاحب الكتاب يروي عن الخطيب التبريزيِّ المتوفى سنة ٥٠٢هـ، والحريريِّ المتوفى سنة ٥١٦هـ،

(١) في مقال له بمجلة العرب، ج٣، ٤، س٤٣، رمضان وشوال ١٤٢٨هـ / سبتمبر-أكتوبر ٢٠٠٧م، ص ١٤٥-١٥٢.

والفصيحيِّ المتوفى سنة ٥١٠هـ، أو ٥١٦هـ. كما زيَّف تلك النِّسبة أيضًا د. محمد الدالي[١]، إلا أنه لم يُعيِّن صاحب الكتاب.

وبناءً على هذا فإن تصريح عبدالقادر البغداديِّ -رحمه الله- في الخزانة ٩ / ٣٩٩-٤٠٠، وشرح أبيات المغني ١ / ٦٤ بنسبة هذا الكتاب إلى الواحديِّ وَهمٌ منه. وإذا انتفت نسبةُ هذا الكتاب إلى الواحديِّ فإن الكتب التي وردت في ثناياه ونَسَبَها محققُه إليه منتفيةٌ تَبَعًا، ومنها هذا الكتاب الذي ذكره د. عبدالرحمن متابعةً لمحقق الوسيط.

وهناك كتاب آخر نسبه المحقق إلى الواحدي (ص ٤٨٤) وهو "قتلى القرآن" متابعةً للإمام ابن رجب في لطائف المعارف ٥٨١، وفاتَهُ أن هذا الكتابُ خرج مطبوعًا بتحقيق د. ناصر بن محمد المنيع عن مكتبة العبيكان سنة ١٤٢٩هـ، وصحَّح المحققُ نسبته إلى أبي إسحاق الثعلبيِّ شيخ الواحديِّ بأدلةٍ كثيرةٍ، وأن ابن رجب أخطأ بنسبته إلى الواحدي، وهو إنما رواه عن شيخه الثعلبي.

هذا ما يخصُّ القسم الأول من عمل د. عبدالرحمن في تحقيق الكتاب، ونأتي الآن إلى القسم الثاني وهو التحقيق.

ففيما يخص تحقيق اسم الكتاب حقق د. عبدالرحمن (ص ٤٨٥) أن اسمه هو "الإغراب في علم الإعراب" بالعين المعجمة في كلمة "الإعراب" الأولى، وأرجع ذلك إلى أمرين: أحدهما ورودُه في أكثر المصادر التي ترجمت للمؤلف بالإعجام، والآخر أنه الاسم الذي جاء في طُرَّة المخطوط، وسأُعلِّق على قوله هذا فيما بعد. ثم ساق المصادر التي نصت على الإعجام وهي: معجم الأدباء لياقوت ٤ / ١٦٦٠، والسير للذهبي ١٨ / ٣٤١[٢]، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٢٥٧،

(١) في مقال له بمجلة معهد المخطوطات العربية، م٢٩، ج٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م، ص ٧٨١-٧٩٩، ثم نشره سنة ١٤٣٢هـ ضمن كتابه «الحصائل في علوم العربية وتراثها» ٢ / ٤٣-٥٩.

(٢) وكذا جاء أيضًا في تاريخ الإسلام ٣١ / ٢٥٩.

وطبقات المفسرين للداودي ١ / ٣٩٥، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ٣٣٠. وكذا ساقه السيوطيُّ في البغية ٢ / ١٤٥، والبغدادي في الخزانة ١ / ٢٣٧.

هذا ما ذكره، لكن في مقابل هذه المصادر التي ورد الاسم فيها بالإعجام نجد مصادر أخرى ورد فيها "الإعراب" بالإهمال، ومنها طبقات الشافعية لابن السبكي ٥ / ٢٤١، وطبقات المفسرين للسيوطي ٧٩، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١ / ١٢٥، وأسماء الكتب لرياض زاده ٥٥.

ومما هو معلومٌ لدى اهل الاختصاص من المحققين أن التصحيف في هذا الاسم واردٌ وكثيرٌ؛ ولذا لا يقطع بصحة التسمية إلا الاطلاعُ على الكتاب كلِّه وقراءتُه والوقوفُ على أبوابه وفصوله، وطريقةُ عرضه معلوماتِه لكي نصدر من كلِّ هذا باسمه الحقيقيِّ. وأما كونُ د. عبدالرحمن يقطع بأن اسم الكتاب هو "الإغراب" من غير ما بينةٍ سوى وروده في تلك المصادر بالغين المعجمة فإني لا أراه يقوم دليلاً على ما أراد دون أن يدعم ذلك بأدلته من الكتاب نفسِه؛ لكي نطمئن حقًّا أن اسمه كما ذهب إليه، فهو لم يشرح لنا كيف أن اسم الكتاب هو "الإغراب"؟ وما مرادُ الواحدي من تسمية كتابه هذا بـ "الإغراب في علم الإعراب"؟! وهل الواحدي فعلاً أغرب فيه؟ وهل ما في الكتاب فعلاً يُصدِّق ما رجَّحه من تسميةٍ؟ كلُّ تلك الأسئلة كان قمينًا بطرحها أو مثلها ثم الإجابة عنها. ومن عَجَبٍ أنه عندما عرض لسبب تأليف هذا الكتاب قال (ص٤٨٦): "صرح الواحديُّ في مقدمة كتابه بالسبب الذي حمله على وضع هذا الكتاب، وهو أنه أراد أن يُصنِّف في النحو كتابًا متوسطًا بين الإيجاز والإطناب، حاويًا للفوئد، خاويًا [كذا] من الزوائد، يتضمن ما يحتاجه طالب العلم من الفرائد النحوية ..." إلى آخر ما قال. وسؤالي له هل مَن يروم في تأليفه هذا يسعى إلى الإغراب أو يطلب الإبانة والوضوح؟! وحقًّا أقول: إنه حين وقع هذا المُصنَّفُ بين يديَّ لم أكن مُستبعِدًا تمامًا صحة أيٍّ

من الاسمين؛ إذ لا يمكن الوصول إلى القطع بمثل هذه القضية دون ما ذكرتُ. وبعد قضاء زمن طويل مع هذا الكتاب وقراءته وتدوين بعض الملحوظات والتعليقات عليه صدرتُ بيقينٍ تامٍّ أنَّ صواب اسمه هو "الإعراب" بإهمال العين لا "الإغراب" بإعجامها؛ لأسبابٍ أسوقُها وفقَ ما يأتي :

* أن هذا الاسم بالإهمال هو المثبتُ في طُرَّة المخطوط بعد أن وقفتُ على أصلها المحفوظ في المتحف البريطاني بالرقم (Or. 7979)، وهو غيرُ واضحٍ أبداً في المصورة، وأما قولُ د. عبدالرحمن (ص ٤٨٥) : "وقد أثبتُّ من الأسماء ما جاء في طُرة المخطوط وهو كتاب الإغراب في علم الإعراب" . فغيرُ دقيق؛ لأنه إن كان يقصد ما في طرة الأصل المحفوظ في المتحف البريطاني فهو لم يطلع عليه -كما سأُوضِّحه فيما بعد -، وإن كان يقصد مصورة الطرة فما فيها غيرُ واضح بتاتًا.

* أن اسمَ الكتاب واسمَ مُؤلِّفه مدوَّنٌ في أعلى الصحيفة الأولى من المخطوط بالإهمال كذلك، وكُتِب بخطٍّ مغايرٍ لما كُتِبت به، وظهرت فيه العينُ مهملةً دون نقط هكذا : "كتاب الواحدي المُفسِّر، اسمه الإعراب في علم الإعراب، توفي الواحديُّ ٤٦٨، شرح قواعد الإعراب لابن هشام النحويِّ" . ومن عجبٍ أن د. عبدالرحمن يغفل عن رؤية العين المهملة هنا بوضوح تامٍّ، ويزعم أنها وردت في الطرة بالإعجام على الرغم من عدم وضوحها فيها كما بيَّنتُه. كما لم يتطرق للرد على زَعْم مُقيِّد تلك العبارة أن كتاب الواحدي هذا شرحٌ لقواعد الإعراب لابن هشام -وهي داخلةٌ ضمن ما اضطلع بتحقيقه -، وكان من نتيجة هذا التعليق المُلحَق والخاطئ أنْ أخَذَ منه المُفهرِسُ للمخطوط في المتحف البريطانيِّ أن هذا الكتابَ شرحٌ لكتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، ولذا جاء اسمُ الكتاب وبياناتُه في فهارس المتحف البريطانيِّ على هكذا : "شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، شرحٌ لأبي الحسن علي بن أحمد بن

محمد بن علي بن متويه الواحديِّ النيسابوريِّ على ابن هشام في النحو" . وهذه صورتُه من فهارس المتحف، ويلحظ رقم المخطوط فيه :

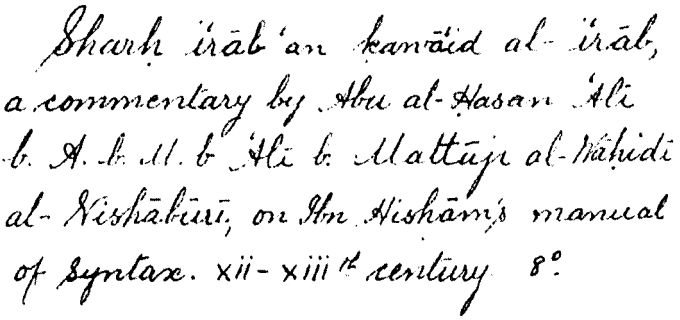
7979 Sharḥ irāb 'an ḳawāid al-irāb, Arabic a commentary by Abu al-Hasan 'Ali b. A. b. M. b 'Ali b. Mattūjr al-Wāḥidi al-Nishābūrī, on Ibn Hishām's manual of Syntax. xii - xiii th century 8°

وغنيٌّ عن البيان أن كاتبَ تلك العبارة يكون قد أخطأ خطأً بيِّنًا حين ظنَّ أنَّ كتابَنا هذا شرحٌ لكتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام، إذ لا أظنُّ أنه يخفى على مَن له اطلاع يسير على هذا العلم مثلُ هذا فيزعُم أن الواحديَّ المُتوفى سنةَ ٤٦٨هـ يشرحُ كتابَ ابن هشامٍ المُتوفى سنةَ ٧٦١هـ وبينهما ثلاثةُ قرون!

* ومن الدلائل على أن اسم الكتاب بالعين المهملة أن الإعرابَ ومعناه في اللغة الإبانةُ والوضوحُ(١) هو الاسمُ الذي يصدُقُ على ما أرادهُ الواحديُّ من تأليف كتابه هذا، وما تغيَّاه منه؛ فقد ذكر في خُطبة كتابه هدفَه من تأليفه ومنهجَه فيه فقال(٢): "وإن المصنفين الذين سبقوا ممن صنفوا في النحو ثلاث فرق : فرقة أطالوا فأملوا، وفرقة أوجزوا فأخلوا، وفرقة أبهموا العبارة وأبعدوا الإشارة، فلم يكن للمسترشد طمع في الوقوف على معنى خطابهم، ولا للشادي سبب إلى معرفة كتابهم. وسآخذ نفسي على فتورها وقريحتي على قصورها لما أرى من جفاء الزمان وخمول العلم وأهله وعلو أمر الجاهل على جهله بتصنيف كتاب أُعفيه من

(١) ينظر : كتاب العين ٢/ ١٢٨، جمهرة اللغة ١/ ٣١٩، تهذيب اللغة ٢/ ٣٦١-٣٦٢، الصحاح (عرب) ١/ ١٧٨-١٨٠، المحكم ٢/ ١٢٦-١٢٧.

(٢) ينظر : الإعراب في علم الإعراب ٢٥-٢٦، رسالة دكتوراه غير منشورة للباحث.

التطويل والإكثار، وأسلمه من خلل الوجازة والاختصار، وآتي به على النمط الأوسط والقصد الأقوم، حسنة بين السيئتين، ومنزلة بين المنزلتين، لا إقلال ولا إملال ... وأحكي قول من تكلم فيه من النحويين على شرط الإيجاز دون الإشباع؛ إذ جل الغرض من هذا العلم الوقوف على ما نطق به الكتاب". فأنت ترى كيفَ أنه يُريدُ بتأليفه هذا التَّسهيلَ والإيضاحَ والإبانةَ، وينْعَى على مَن رامَ في تأليفه الإغرابَ والإبهام، والتعمية والإلغاز.

* أن الواحدي نفسَه صرَّح في خِتام كتابه بأن مرادَه من تأليفه هذا التسهيلُ والإبانةُ، يقولُ[1]: "وقد يسَّر الله تعالى جمعه وترتيبه وتنقيحه وتهذيبه مشتملاً على أصول هذا النوع من العلم بشرحها وعللها، قد سالت منه شعاب النحو ومسايله، وانحلت غوامضه ومسائله". فهو يقصد في تصنيفه أن يجمع أصول هذا العلم دون مسائله الفرعية التي يُفرِّعها النحويون ويخوضون في تفصيلاتها، وانظر إلى عبارته الأخيرة هنا فهي ذات دلالة واضحة على غايته ومقصده.

* أن من ميزات هذا الكتاب وصفاته التي جعلتني أضِنُّ به وأصطفيه سُهولةَ أُسلوبه وقُربَ مأخذِه واستقامةَ نصِّه ووضوحه، فلم أرَ في عباراته ونُقُوله على طول الكتاب وعرضه مَيلاً إلى الإغراب، ولا جنوحًا نحو الغموض، بل على العكس تمامًا كان أسلوبه سهلاً سلسًا، قريب المأخذ، داني التناول، مُتنكِّبًا عن سبل التعمية والإلغاز، سواءٌ في مسائله التي يعرضها أم في أسلوبه في عرضها.

* أن هدف الواحدي من تصنيف كتابه هذا هدفٌ تعليميٌّ محضٌ، أراد أن يجمع فيه للمتعلمين قواعد النحو الرئيسة دون التفريعات التي تكدُّ الذهن، وتصلح للأخذ والرد بين المتخصصين، وسأسوق بعدُ أمثلةً تُبيِّنُ بجلاء هدف الكتاب التعليمي، ولا إخال أن كتابًا يكون هذا هدفه إلا وأنت واجدُه سهلاً قريب المأخذ.

(١) المصدر السابق ٨١٨.

وبما أن المحقق الفاضل احتج لتسميته بالعين المعجمة بوروده في معظم المصادر كذلك، فقد ذكرتُ له قبلاً مصادر أخرى ورد فيها اسمُ الكتاب بالعين المهملة، فهذا في مقابل هذا، ووقفتُ أيضًا على نصٍّ للواحديِّ نفسِه يُسمِّي كتابَه هذا "الإعراب" بالإهمال، يقول(١): "وبينهما [أي بين سيبويه وأبي زيد] في هذا كلامٌ واحتجاجٌ ذكرتُه في الإعراب".

فإذا كان يمكن الاكتفاء بورود الكلمة في مصدرٍ ما بصورة معينة دليلاً على المراد، فهذا نصٌّ ظاهرٌ يقف مقابل تلك النصوص الواردة بالإعجام، هذا إذا غضضنا الطرف عن باقي الحجج المُؤيِّدة لكونه بالإهمال، كيف والأدلة على أن اسمه "الإعراب" بيِّنةٌ كما أوردتُها(٢).

وأسوقُ الآن نماذج صالحة من مواضع متعددة من الكتاب ليُوقف على أسلوبه فيه وجنوحه إلى اليسر والسهولة.

قال(٣): "باب ذكر ما يدخل على المبتدإ فلا يعمل فيه. وذلك: هل، وبل، ولولا، وإنما، ولكنما، وليتما، ولعلما، وكأنما، ومتى، وأين، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا. واعلم أن لكل كلمة من هذه الكلمات معنى. أما هل فحرف استفهام ...".

وقال(٤): "باب العوامل التي تدخل على الابتداء والخبر فينتصب فيها المبتدأ ويرتفع بها الخبر. وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأن، ولكنَّ، وليت، ولعل، تقول: إن زيداً منطلق، وكأن عمرًا أخوك، وليت بكرًا صاحبنا. وخبر هذه الحروف كخبر المبتدأ ...".

(١) شرح ديوان المتنبي ٢/ ٧٢٦.

(٢) وأُذكِّر هنا بكتاب «الإعراب في جَدَل الإعراب» لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ الذي أخرجه سعيد الأفغاني محققًا باسم «الإغراب في جدل الإعراب»، ومضى على هذا حينٌ من الدهر إلى أن خرج كتاب «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح» للطيب الفاسي ت ١١٧٠هـ الذي صرَّح فيه ٢٠٨ بأن اسم الكتاب هو «الإعراب» بالإهمال بمعنى الإبانة والإيضاح.

(٣) الإعراب في علم الإعراب ٧٣.

(٤) السابق ٨٢.

وقال[١]: "باب ما ينصب المضارع. وهي : أنْ، ولن، وكي، وكيما، وكيلا، وإذن، وحتى، واللام التي بمعنى [كي]، والجواب بالفاء والواو وأو، تقول : آمرك أن تذهب ...".

وقال[٢]: "باب ما يجزم الفعل. وهي : لم، ولما، وأفلم، وأفلما، ولا في النهي، واللام في الأمر، وإنْ التي للجزاء. وإنما جزمت لم؛ لأنها ضارعت حرف الجزاء...".

وقال[٣]: "باب الإضافة. وهي تقع في الكلام بمعنيين : أحدهما بمعنى اللام نحو : دار زيد، وثوب عمرو، وغلام بكر، ومعنى هذا : دار لزيد، وثوب لعمرو، وغلام لبكر ...".

وقال[٤]: "باب إسناد الفعل إلى الفاعل. تقول : قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، تُوحِّد الفعل إذ قدَّمت ذكره، فإن أخَّرت ذكره قلت : الزيدان قاما، والزيدون قاموا ...".

وقال[٥]: "باب كم وكأين. أما كم فهي اسم موضوع للعدد، مبني على السكون لتضمنه معنى حرف الاستفهام، ويستعمل خبراً واستفهاماً، فإذا استعملته خبراً جررت ما بعده بالإضافة، ويكون واحداً أو جمعاً كقولك : كم رجل عندك ...".

وهكذا نرى من خلال قراءة هذه النماذج لبداية بعض الأبواب وغيرها على طول الكتاب وعرضه مدى السهولة واليسر والميل إلى الواضح البيِّن الذي لا لبس فيه ولا غموض. وهذه أمثلة فقط من بداية الكتاب وإلا فجميعه جارٍ على هذا النحو.

(١) السابق ١١٣.

(٢) السابق ١٣٨.

(٣) السابق ١٨١.

(٤) السابق ٢٦٧.

(٥) السابق ٤٢١.

وأما نسبة الكتاب إلى الإمام الواحدي فأورد د. عبدالرحمن (٤٨٥-٤٨٦) أدلة عدة على هذا، وهناك أدلةٌ كثيرة تندُّ عن الحصر في إثبات هذا الكتاب للواحدي عرضتُ لها في دراسة الكتاب(١)، فتراجع للاستزادة(٢).

أما ما يخص وصف نسخة الكتاب التي اعتمد عليها في إخراج المقدمة فلي عندها وقفاتٌ:

الأولى: أن الفضل بعد الله سبحانَه في الوقوف على هذا الكتاب وتعرُّف مصنِّفه وتصويب اسمه بعد تحريفه في فهرس المتحف البريطاني يعود للأستاذ عمار تمالت مفهرس المخطوطات بمركز الملك فيصل فهو من تولى هذا منذ ستِّ سنواتٍ خَلَت، وإنما أقولُ هذا اعترافًا لأهل الفضل بفضلهم؛ إذ نحن في زمنٍ عجيبٍ أصبح فيه بعضُهم يزعُمُ لنفسه ما ليس لها كلابس ثوبَيْ زُور، فيدَّعي أنه هو من وقف على المخطوط، وهو من أكَّد نسبته، إلى غير ذلك من الدعاوى الفارغة، والاعترافُ بفضل أولئك النفر الذين اضطلعوا بمهمة الفهرسة لتراثنا هو بعضٌ من ذكر حقِّهم ووفاء لجهدهم. وهذه صورةٌ لفهرس المركز مذيلةٌ باسمِ الأخ عمَّار تمالت معَ ظهور تاريخ فهرسته:

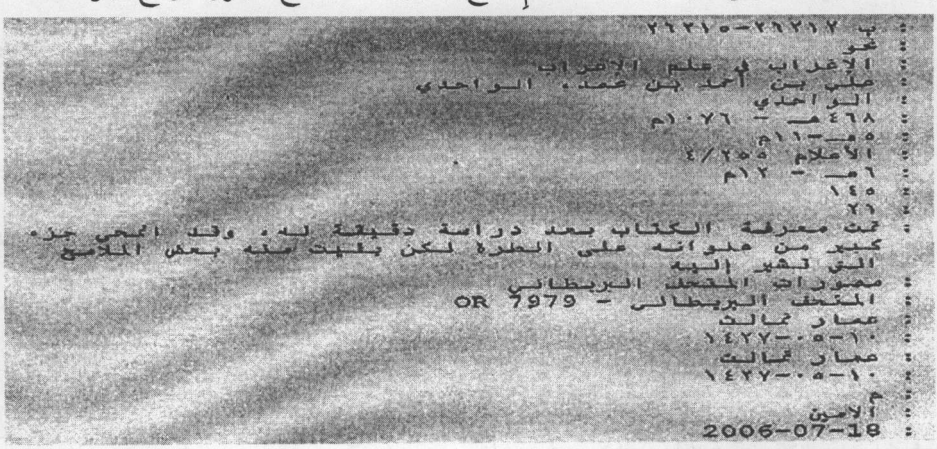

(١) ينظر: المصدر السابق (قسم الدراسة) ٥٦-٦١.

(٢) وخصوصًا بعد أن طبعت جامعة الإمام التفسير البسيط للواحدي؛ إذ ظفرتُ بتماثل كبير جدًّا في عدد من المواضع بين نصوصه في التفسير ونصوصه في هذا الكتاب، ولله الحمدُ والمنة.

الثانية: أنه بان لي من خلال الاطلاع على تحقيق د. عبدالرحمن أنه يخلط، أو لنقُلْ: لا يُفرِّق في تعبيره عن المخطوط بين عبارتَيْ: "الأصل" و"المُصوَّرة"، فلم أره يُفرِّق بينهما، فتراه يقول (ص ٤٩٢): "بياضٌ في الأصل". أو (ص ٥٠٦): "طمسٌ في الأصل". أو (ص ٥٠٦): "غير واضح في الأصل". أو (ص ٥٣٣): "لم أتمكَّن من قراءتها في الأصل". ونحو ذلك، وهو إنما يعني بعباراته تلك وغيرها المصورةَ التي بين يديه، أما أصلُ المخطوط المحفوظ في المتحف البريطاني فلم يقف عليه قطعًا، وسأُوضِّح أدلة ما أقول فيما يأتي.

الثالثة: أنه وقع في أخطاء ليست بهيِّنة عند وَصْفه للنسخة المعتمدة في التحقيق، ويمكن بيانُ ذلك وفق ما يأتي:

* أنه قال (ص ٤٨٧): "اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على نسخةٍ خطيةٍ فريدةٍ محفوظةٍ بالمتحف البريطاني تحت رقم (٢٦٢١٢-٢٦٢١٥)، ومنها مصورةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدرسات الإسلامية تحمل الرقم نفسه". كذا قال، وهذا شاهدٌ على أنه لم يقف على النسخة الأصلية من المخطوط والمحفوظة في المتحف البريطاني؛ لأن الرقم الذي ذكره وهو (٢٦٢١٢-٢٦٢١٥) إنما هو رقم حفظ المخطوط في مركز الملك فيصل، وأما رقم حفظها في المتحف البريطاني فهو (Or. 7979) كما وضُح في الوثيقتين السابقتين: الصورة من فهرس المتحف البريطاني، والصورة من فهرس مركز الملك فيصل. ومن عجبٍ أن يمرَّ مثلُ هذا عليه وهو مُدوَّنٌ بوضوح في صفحة العنوان من المصورة عن المتحف.

* أنه قال عن عدد لوحات المخطوط (ص ٤٨٧): "عدد لوحاتها خمسٌ وخمسون ومئة لوحة". كذا قال، وهذا دليلٌ آخر على عدم وقوفه على الأصل؛ إذ إن عدد لوحات المخطوط خمسٌ وأربعون ومئة لوحة لا كما قال، وأُعيد ما قلتُه قبلاً: من العجب أن يمرَّ هذا عليه وهو مدونٌ بوضوح في صفحة العنوان من

المصورة عن المتحف. فإن قيل : وكيف أخطأ في العدِّ؟ أقولُ : إنه اعتمد في عدِّ لوحات المخطوط على مصورة مركز الملك فيصل، وهذه المصورة فيها لوحات مكررة في التصوير خطأً، فاللوحات : (٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٥) مكررةٌ بنفسها تمامًا عن اللوحات الآتية على الترتيب : (٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١). كما أن هناك لوحاتٍ أخرى في المصورة ليس فيها إلا وجهٌ واحد، فلم يتنبه أخونا المحقق إلى كلِّ هذا، وإن شئتُ قلتُ - وإخالُني صادقًا - إنه لم يُكلِّف نفسَه استعراض لوحات المخطوط وقراءة ما فيها ولو قراءة سريعة، واكتفى بفتح المصورة بالبرنامج الخاص بفتح مثل تلك المصورات، وفيه قارئٌ لعدد الصفحات، وكان عددُها فيه سبعًا وخمسين ومئةَ لوحة، فطرح اللوحة الأولى من أولها وتحوي عنوان الكتاب من صُنْع المتحف البريطاني، واللوحة الأخيرة وتحوي في جانبٍ منها الصلاة على الرسول الكريم، فأصبح العدد عندئذٍ خمسًا وخمسين ومئةَ لوحة، فصَدَرَ من هذا بأن عدد لوحات المخطوط كذلك. وهذا -كما بينتُه من قبلُ -إنما هو في المصورة فقط، أما النسخة الأصلية المحفوظة في المتحف البريطاني فلا يوجد فيها هذا التكرار مطلقًا، كيف وهي النسخة الأصلية؟! وبما أنني أزعم أن د. عبدالرحمن لم يُكلِّف نفسَه عناء قراءة المخطوط كاملاً وتقليب لوحاته قبل الإقدام على تحقيق المقدمة، فلا عجبَ أن رأينا اطمئنانه إلى تسمية الكتاب بـ "الإغراب" بالعين المعجمة، ولو أنه عاش مع الكتاب وقرأ ما فيه لَبانَ له خطؤُه.

* أنه قال عن تلك النسخة المعتمدة (ص ٤٨٧) : "كُتِبت بخط نسخي قديم مقروء ومعجم في الأغلب، ولا تخلو من النقص والطمس". كذا قال، ولا أدري ماذا يعني بقوله: "قديم"؟ فإذا كان مصنِّف الكتاب وهو الإمام الواحدي مُتوفًّى في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري فكيف الظنُّ بكاتب المخطوط؟! ولو أنه استعاض عن هذا بالاجتهاد في تحديد زمن الخط لكان أولى. وأما قوله : "ولا

تخلو من النقص والطمس" فإن الطمس الذي رآه بسبب الرطوبة الشديدة التي أصابتها إنما هو في المصورة فقط، أما الأصل فهو واضحٌ تماماً لا طمسَ فيه البتةَ بوجهٍ من الوجوه، نعم فيه مواضعُ يسيرة أثرت فيها دابةُ الأرض لكنها عُولجت بالترميم، أما الطمسُ فلا.

وما دمنا بصدد الحديث عن وصف النسخة الخطية، فهاهنا أمران مهمَّان لم يتنبه إليهما الأخ المحقق، ولعل له عذرَه في أنهما لم يكونا في مقدمة الكتاب التي تصدَّى لتحقيقها؛ الأولُ أنه قد انفرط عِقدُ بعض لوحات المخطوط فتفرَّقت بعضُ صفحاتها ولوحاتها، فضُمَّت إلى بعضِها كيفما اتَّفق بلا هُدًى ولا بيِّنةٍ، وهذا الخللُ في ترتيب اللوحات موجود أيضاً في النسخة الأصلية في المتحف البريطاني، ورُقِّمت صفحاتها بالقلم الرصاص ترقيماً حديثاً من قبل المتحف بعد أن آلت إليهم. والثاني وقوع سقط في المخطوط في أربعة مواضع متفرقة. وهذا الملحظ المؤثِّر موجود أيضاً في النسخة الأصل، وكنتُ بيَّنتُ كلَّ ذلك في تحقيقي للكتاب(١).

وبعد كلِّ هذا أقفُ مع المحقق الفاضل في التعليق على قراءته لبعض مواضع من المخطوط، وجلُّها أخطاء في القراءة، وهي راجعة في تقديري إلى سببين؛ الأول الاعتماد على مصورة المخطوط دون أصلها. والثاني العجلة في القراءة وعدم التمعن في العبارة. وأعرض ذلك وفق الآتي :

١. (ص ٤٩٢) : "بالشرع الأقوم ... الأحكم". ذكر أن مكان النقط بياض في الأصل! ولو تمعن قليلاً في المصورة لرأى كلمة انطمس أولُها، وبقي منها حرفان هكذا : "اب"، وتمامُها : "... والكتاب الأحكم".

٢. (ص ٤٩٢) : "... وعلى أصحابه الأعلام اللُّجَم". وفسَّر اللُّجَم بأنها جمع لُجمة، وهو العَلَم من أعلام الأرض، وأحال على اللسان مادة (لجم). والصوابُ

(١) الإعراب في علم الإعراب (قسم الدراسة) ١٨٠-١٨٢.

هو: "... الأعلام الأنجُم". جمع نجمٍ.

٣. (ص ٤٩٢): "إن أولى". وسقط من أول الجملة كلمة "ثُمَّ" بسبب رداءة التصوير، وهي واضحة في الأصل تمامًا.

٤. (ص ٤٩٢): "وتُوقَف العناية على فهمه". كذا أثبتها، وفي الأصل: "تفهُّمه".

٥. (ص ٤٩٢): "... من الصحابة ـ رض ـ والتابعين". وكلمة "رض" المُختصرة للترضِّي عن الصحابة ليس لها وجود بتاتًا، وإنما الموجود هو: "من الصحابة ومِن التابعين". ثم شطب الناسخ على حرف الجر مع العاطف قبله، وصحَّح العبارة هكذا: "من الصحابة والتابعين".

٦. (ص ٤٩٣): "... ثنا محمد بن حفص العطار". وعلَّق بأنه لم يقف على ترجمةٍ له، وهذا العلم أورده الواحديُّ بإسقاط اسم أبيه، وهو بتمامه: "محمد [بن مخلد] بن حفص العطار". وهو مترجم له في تاريخ بغداد ٣/ ٣١٠، وطبقات الحنابلة ٢/ ٧٢، والسير ١٥/ ٢٥٦، وشذرات الذهب ٢/ ٣٣١. وهذا التصرُّف وإن كان يُشكِل جدًّا إلا أنه واردٌ في مواضع أخرى من المخطوط كما سأُمثِّل عليه بعدُ.

٧. (ص ٤٩٥): "أبنا أحمد بن علي [بن] المثنى". وذكر أن ما بين المعقوفتين زادها من مصادر ترجمته، وهي زيادةٌ تُصحح الاسم.

٨. (ص ٤٩٧): "... ويُبالغون في الزجرة منه". والصوابُ كما في الأصل: "في الزجر عنه".

٩. (ص ٤٩٩): عند ترجمة أبي القاسم بن ملاعب النحوي ذكر أنه متوفى سنة ٤٨٣هـ، والصواب أن وفاته سنة ٣٨٤هـ، ولعلها خطأٌ طباعي.

١٠. (ص ٤٩٩): "... ثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول الأنباري، ثنا أبي، ثنا مالكٌ". فترجم لمالك هذا بأنه مالك بن إسماعيل النهدي الكوفي، أبو غسان

المتوفى سنة ٢١٩هـ. وهذا مجانبٌ للصواب، فمالك هنا هو مالك بن أنس صاحب المذهب وإمام دار الهجرة لسببين؛ الأول أنه المقصود عند الإطلاق، والآخر أن الواحدي نفسَه بعد أن استتمَّ هذه الرواية قال : "وبهذا الإسناد عن مالك ومحمد ابن عيسى ..." . ومحمد بن عيسى هذا حدَّث عن مالك بن أنس كما ترجم له د. عبدالرحمن نفسُه (ص ٥٠١).

١١. (ص ٥٠٥) : "ثنا أحمد بن إسحاق بن موسى الكرابيسي، ثنا جعفر بن سهل بن عبدالله بن هاشم" . وذكر أنه لم يقف على ترجمةٍ لهما، وهو كما قال.

١٢. (ص ٥٠٦) : "وأخبرنا سعيدٌ، ثنا ... سهل السُّلمي" . وعلَّق بأن مكان النقط طمسٌ في الأصل، ولذا لم يقف عليه. والحقُّ أن الأصل لا طمسَ فيه، إذ جاء فيه : "وأخبرنا سعيدٌ، ثنا علي بن سهل السُّلمي" . وقد اختصر الواحدي الاسم بطرح أبيه وتمامه : "علي [بن عمرو] بن سهل السُّلمي" . وهو مترجم له في تاريخ الإسلام ٢٦ / ٦٦٣، وغاية النهاية ٢٥٠. ومرَّ شبيهٌ بهذا الاختصار من قبل.

١٣. (ص ٥٠٦) : "ثنا محمد بن حَمْدوَيه الفازي" . والذي في الأصل هو : "الغازي" . وإن كانت النسبتان صحيحتين، إلا أن ما في الأصل أحقُّ بالإثبات.

١٤. (ص ٥٠٦) : "ثنا عبدالله بن حماد الآمُلي، ثنا ..." . وذكر أن مكان النقط اسمان غير واضحين في الأصل! وما في الأصل واضحٌ تمامًا وهو : "ثنا عبدالله بن العلاء" .

١٥. (ص ٥٠٧) : "سمعتُ الحسن بن عبدالله العبدي" . وذكر أن صواب الاسم هو : "عبيدالله" كما في مصادر الترجمة، وهو كما قال.

١٦. (ص ٥٠٨) : "ثنا أحمد بن محمد الجراح" . أورده هكذا، وذكر أن ما في تاريخ بغداد ٥ / ٨١، وإنباه الرواة ١ / ١٦٩ هو : "بن الجراح" . وهذا عجيبٌ إذ إن ما ذكره في هذين المصدرين هو نفسُه ما ورد في المخطوط، وهو واضحٌ في المصورة أيضًا.

١٧ . (ص ٥١١-٥١٢) : "قد دعوتُه مراراً فكلٌّ ذلك يأبى" . ذكر أن ما في عيون الأخبار ٢ / ١٣٦ ، وتنبيه الألباب ١١٨ هو : "لكل" . والصواب أن ما ورد في الأصل : "وكلٌّ" بالواو لا كما أثبتَ . وهنا هامشٌ في أصل المخطوط قرأتُ منه : "وإنما قال : فالذنب لكل ؛ لأنه مبتدأ حينئذ ويأبى خبره . . . وهو الذي أبى لا الخصم ، ولا ذنبَ للخصم ، ولو نصب كل [كذا] لكان ظرفًا لأبى ، وفاعل أبى هو الخصم . فتأمل" . وينظر ما قيَّده المحقق الفاضل في التعليق على هذه الحكاية مما لم أعلم مناسبتَه .

١٨ . مما لحظتُه أنه في تحقيقه (ص ٥١٢) يُحيل إلى المصحف الشريف بالقراءة الملحونة ، مثالُه عندما أورد الواحديُّ قراءة الأعرابي : ﴿ **وَلا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا** ﴾ أحال على سورة البقرة ، من الآية ٢٢١ . وعلى الرغم من إيراد الواحدي إياها بعد ذلك على الصواب ﴿ **وَلا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ** ﴾ إلا أنه كتبها بالخط المعتاد لا بخط المصحف على الرغم من أن من منهجه (ص ٤٨٨) كتابة الآيات بالرسم العثماني ، وكان الأولى به الإحالة على ما لا لحنَ فيه . فإن وردت الآية ملحونةً في حكايةٍ ما اعتماداً على فهم القارئ لموطن اللحن لزم المحقق ذكر الصواب في الحاشية والإحالة عليه . ومثلُ صنيعه السابق في الإحالة بالقراءة الملحونة عندما أورد الواحدي : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ** ﴾ أحال فيها (ص ٥١٥) على سورة فاطر ، من الآية ٢٨ ، ولم يذكر صواب القراءة . وكذا صنع أيضًا (ص ٥١٨) في قراءة : ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ** ﴾ بالجر .

١٩ . (ص ٥١٣) : " . . . أنشدنا إبراهيم بن محمد بن عرفةَ نفطويه النحويُّ :

كُلُّ العُلُومِ إلى الإعرَابِ مَقْصِدُهُ ... وَالنَّحْوُ لا شَكَّ في الآدَابِ أَوْحَدُهُ

لا تَبْغِ بالنَّحْوِ شَيئًا أَنتَ طَالِبُهُ ... فَالنَّحْوُ أَفْضَلُ عِلْمٍ أَنتَ تَقْصِدُهُ" .

وذكر أنه لم يقف عليهما ولا على قائلهما . أما عدم الوقوف عليهما فهو كما

قال، وأما عدم الوقوف على قائلهما فما المانع أن يكونا لنفطويه نفسه ولا سيما أنه شاعر؟

٢٠. (ص ٥١٣) : "... فقال له الأمير : ما شأنك". والصوابُ : "ما شانَكَ". من الشَّيْن ضد الحُسْن، ولعله خطأٌ طباعيٌّ.

٢١. (ص ٥١٤) : "ولهذا قيل : إن عورةَ كل أحد بين رجليه، وعورةَ ذي اللحن بين فكَّيه". وذكر أنه لم يقف على هذا القول فيما رجع إليه من مصادر. وأقول : هو في عيون الأخبار ٢ / ١٧٥، وبهجة المجالس ١ / ٧٨، ونثر الدر ٦ / ٧٥، ونشوة الطرب ٢ / ٦٨٧.

٢٢. (ص ٥١٦) : "سمعتُ أحمد بن عمران الرقَّي، سمعتُ ... بن بكر النحوي". وذكر أن مكان النقط اسمٌ غير واضح في الأصل! وهو واضحٌ في الأصل والمصورة تمام الوضوح، وملحقٌ بهامش اللوحة، إذ ورد فيه : "سمعتُ خارجة بن بكر النحوي". ولم أهتد إلى ترجمةٍ له.

٢٣. (ص ٥١٦) : "فقال له الكسائيُّ مسألةً. فقال: سلْ ما شئت". وعلق عليه فقال: "كذا في المخطوط، والعبارة فيها خللٌ. وفي تنبيه الألباب ص ٦٤: فقال: يا أبا يوسف هل لك في مسألةٍ؟ قال : فقهٌ أو نحوٌ؟ قال: فقهٌ". كذا قال، والحقُّ أنه لا خللَ في المخطوط بوجهٍ، وإنما الخللُ في قراءته المُستعجِلة، فأنت ترى كيف ساق العبارة السابقة. ولو تمعن في النصِّ قليلاً لرأى أن الكسائي يسأل أبا يوسف القاضي أن يُلقيَ عليه مسألةً، فكلمة "مسألة" استفهام منصوب بفعل مضمر تقديره: "أأسألُك مسألةً" ونحوه، بدليل قول أبي يوسف: "سَلْ ما شئتَ". وليست منصوبة على المفعولية للقول كما توهمَّه. ثم بعد ذلك انظر في الحكاية التي ختم بها المحقق الفاضل هذه المحاورة بين الكسائي وأبي يوسف في الحاشية، واسأل عن علاقتها بالحكاية الواردة في المتن، اللهم إلا في لفظ الطلاق وحسبُ.

٢٤. (ص ٥١٧) : "... ما أحسنَ ما أنكره ...". والصوابُ كما في الأصل: "ما أنكرَ".

٢٥. (ص ٥١٧) : "ما أكثرَ ما يُحلُّ ويُبيح المحظورَ". كذا أورده، وهو موطنٌ غير واضح في المصورة، والصوابُ كما في الأصل : "ما أكثرَ ما يُحلُّ المحجورَ، ويُبيح المحظورَ".

٢٦. (ص ٥١٧) : "وإن مبادئ علم النحو والإعراب أُخِذت من أمير المؤمنين". كذا أثبته، وعلى الرغم من أنه الأوفقُ إلا أن ما في الأصل : "وُجِدت"، وهو الأحقُّ بالإثبات.

٢٧. (ص ٥١٧) : "سمعتُ أبا الفضل العروضي، سمعتُ أبا علي البيهقي". وذكر أنه لم يقف على ترجمة للبيهقي هذا. وكان الواحديُّ كرر هذا السند مرة أخرى ـ وهو في مقدمة الكتاب أيضاً ـ بصورة مختلفة كعادته في تدليس شيوخه فقال : "أخبرنا أبو الفضل أحمد بن محمد الصفَّار، ثنا أبو علي الحسين بن محمد القاضي". وكرره ثالثة في مفتتح باب "التصغير" فقال(١): "أخبرني أبو الفضل أحمدُ بن محمد بن عبدالله العروضيُّ الأديبُ قال : أبنا أبو علي الحسين بن محمد البيهقيُّ القاضي". وهو الحسين بن محمد بن الحسين الفوراني، أبو علي البيهقي، وترجم له ابنُ السبكي في طبقاته ٤ / ٣٦٦.

٢٨. (ص ٥٢٣): "وألَّف عيسى بن عمر". والصوابُ كما في الأصل: "فألَّف عيسى".

٢٩. (ص ٥٢٣): "حدَّثكم أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم". وذكر أنه جاء في المخطوط "سوم" بدل "مقسم"، وأن الصوابَ ما أثبته، وهو كما قال.

٣٠. (ص ٥٢٣): "سمعتُ إبراهيم بن عرفة النحوي". وهو نفطويه، وأورده الواحديُّ هكذا بإسقاط اسم أبيه، وبما أن من منهج المحقق إتمام الاسم الناقص

(١) الإعراب في علم الإعراب ٦٣٧.

فكان من واجبه هنا تتمة الاسم، ولكنه لم يفعل، وتمامُ اسمه : "إبراهيم [بن محمد] بن عرفة النحوي" . ومرَّت أشباهٌ لهذا الاختصار من قبل.

٣١ . (ص ٥٢٤) : "ووضع عيسى بن عمر كتابين : المكمل والجامع، وفيه يقول الخليل ..." . وعلَّق بقوله : "كذا في المخطوط، والوجه أن يُقال : وفيهما" . وما في الأصل صوابٌ كما هو ظاهر؛ أي يقول الخليل في وضعه الكتابين.

٣٢ . (ص ٥٢٧) : "ثنا أبو علي الحسن بن محمد القاضي" . كذا أثبته، وجاء الاسم على الصواب في الأصل هكذا : "ثنا أبو علي الحسين بن محمد القاضي" . وهو أبو علي البيهقي الذي سبق الحديث عنه قبل قليل.

٣٣ . (ص ٥٢٧) : "قدم سيبويه بغداد" . وكلمة "بغداد" وردت في هذا الموضع من المخطوط وفي مواضع متقدمة أخرى بالإعجام هكذا : "بغداذ" . فغيَّرها إلى اللغة الشائعة ولم يُشِر.

٣٤ . (ص ٥٢٧) : "فأتى يحيى بن خالد البرمكي وقال له" . وما في الأصل : "فقال له" .

٣٥ . (ص ٥٢٨) : "فقال يحيى : ... ولم نبلغ من هذا العلم مبلغًا نُشرف به على الصواب من قولكما" . وما في الأصل : "يُشرِف بنا" .

٣٦ . (ص ٥٢٨) : "فقال لهم يحيى : كيف تقولون : خرجتُ فإذا عبدُالله قائمٌ، فكما وقعت المسألة في أسماعهم تكلم بها بعضهم بالنصب" . وعلَّق على قوله : "فكما" بأن ما في تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٤ : "فلمَّا"، وأنه هو الوجه، وهو كما قال.

٣٧ . (ص ٥٢٩) : "وأبنا أبو بكر مُؤدِّب ولد الكيِّس بن المتوكل" . وذكر أنه لم يقف على ترجمةٍ لهذين العلمين، وهو كما قال، وهما واردان هكذا بهذه الصورة في تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٨، وإنباه الرواة ٣ / ٣٥٧.

٣٨ . (ص ٥٢٩) : "ثنا أبو بكر العبدي النحوي" . وذكر أنه لم يقف على

ترجمة له، وهو كما قال، وهو واردٌ هكذا أيضًا في تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٨، ونزهة الألبا ٥٧، وإنباه الرواة ٣ / ٣٥٧. وكان ابنُ الأنباري روى عنه خبرًا في الزاهر ٢ / ١٨٨ وسمَّاه "محمد بن عبدالله بن آدم". ولم أظفر له بترجمة.

٣٩. (ص ٥٣٠): "ثم خلفه أبو بكر محمد بن السري السرَّاج". وعلق بأنه كذا ورد الاسمُ في المخطوط، وأن ما في جميع المصادر التي ترجمت له: "ابن السراج". وهو كما قال، ولو أضاف هذه العبارة هنا بين معقوفتين كما صنع قبلاً لكان منهجه متسقًا.

٤٠. (ص ٥٣١): "قلَّ من يفي على البسيط ممن يعرف كلامه". وعلَّق عليه بقوله: "كذا في المخطوط، ولعل العبارة الصحيحة: قلَّ من بقي على البسيطة ممن يعرف كلامه". هكذا قال، ومن العجيب أن ما صحح به عبارة المخطوط هو ما في المخطوط بالفعل اللهم إلا عبارة: "البسيطة" فجاءت فيه بلا هاءٍ.

٤١. (ص ٥٣١): "وله الصِّفاتُ السائرة". كذا أثبته! والصواب كما في الأصل: "وله المُصنَّفات السائرة".

٤٢. (ص ٥٣١): "وتعدادهُ يطول". وذكر أن الوجه: "وتعدادُها يطول". وهو كما قال.

٤٣. (ص ٥٣١-٥٣٢): "... إلا أن يطرأ عليهم طارئٌ من نواحٍ غيرها وأقطار كأبي الحسين الأهوازي". وذكر أنه لم يقف على ترجمةٍ له. وأقول: لعل "الحسين" محرفة عن "الحسن" كما في المنتخب من السياق ٤١٠، فإن كان كذلك فهو علي ابن أحمد بن عبدان، أبو الحسن الأهوازي الحافظ المحدِّث ابن المحدِّث، وثَّقه الخطيبُ، وتوفي سنة ٤١٥هـ. ينظر: تاريخ جرجان ٥٤٨، تاريخ بغداد ١١ / ٣٢٩.

٤٤. (ص ٥٣٣): "وورد علينا بنيسابور سنة ثلاث وعشرين ... فكُنَّا وكانت قد بقت بنيسابور بقيةٌ من أصحاب الأصم ...". كذا أثبته، والصوابُ

كما في الأصل : "وكانت قد بقيت" . أما كلمة "فكُنَّا" فرمَّج عليها الناسخُ، ولذا فهي سبقُ قلم ليس غيرُ، فإثباتُها خطأٌ محضٌ.

٤٥ . (ص ٥٣٣) : "صاحب بديهةٍ في الشِّعر، متفقِّهًا ... مالك رحمه الله" . وعلق بقوله : "مكان النقط كلمةٌ لم أتمكن من قراءتها في الأصل، والأقرب : على مذهب" . قلتُ : العبارة في الأصل واضحةٌ تمامًا، وصوابُ ما أثبتَه : "صاحب بديهة في الشِّعر، يتفقَّه ويُناظِر على مذهب مالك رحمه الله" .

٤٦ . (ص ٥٣٣) : "أو يقوى على اهتداء فيه بصرفٍ، أو يَقْبسُ مثلاً منه بحرف" . والصواب كما في الأصل : "أو ينْبِسُ مثلاً منه بحرف" .

٤٧ . (ص ٥٣٣) : "ولا للشادي سبيلٌ إلى معرفة كتابهم" . والصوابُ كما في الأصل : "ولا للشادي سببٌ ..." .

٤٨ . (ص ٥٣٣) : "لِما أدى من جفاء الزمان" . والصوابُ كما في الأصل : "لِما أرى ..." . ولعله خطأٌ طباعيٌّ.

٤٩ . (ص ٥٣٣) : "بتصنيف كتابٍ أعفُّه من التطويل" . والصوابُ كما في الأصل : "بتصنيف كتابٍ أُعفيه ..." .

٥٠ . (ص ٥٣٣) : "وآتي به على اللفظ الأوسط ... الأقوم" . وهنا خللان : القراءة الخاطئة، وتجاوزُ ما وضع نقطًا فيه دون أن يُعلِّق عليه، والجملة واضحةٌ في الأصل تمامًا هكذا : "وآتي به على النمط الأوسط، والقَصْد الأقوَم" .

٥١ . (ص ٥٣٣) : "حسنة بين الشيئين" هكذا أثبته، والصوابُ كما في الأصل : "حسنة بين السيِّئتين" .

هذا ما عنَّ لي في التعليق على تحقيق الأخ د. عبدالرحمن لمقدمة كتاب "الإعراب في علم الإعراب" للإمام الواحدي، وآملُ أن يكون الكتابُ كاملاً بين يدي الباحثين في المستقبل القريب ليكون إضافةً جديدة في بناء النحو العربي الشامخ، والله الموفق والمستعان، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين.

المصادر والمراجع

أولاً -الرسائل الجامعية :

١ . الإعراب في علم الإعراب للواحدي، إعداد عبدالله بن محمد السديس، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.

ثانيًا -الكتب المطبوعة :

٢ . أسماء الكتب، لعبد اللطيف رياض زاده، تحقيق د. محمد التونجي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣ . إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني، تحقيق عبدالمجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤ . الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق علي فوده نيل، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥ . الإعراب[١] في جدل الإعراب للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٦ . إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧ . الأنساب للسمعاني، تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨ . البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩ . بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي

(١) مطبوعٌ باسم «الإغراب» ، وصوابُه ما أثبتُّ.

الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٠. بهجة المجالس لابن عبدالبر، تحقيق محمد الخولي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٢. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣. تاريخ جرجان للسهمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط١، ١٣٦٩هـ.

١٤. تتمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي (تاريخ ابن الوردي)، المطبعة الحيدرية، النجف، ط٢، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٥. التفسير البسيط للواحدي، تحقيق جماعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

١٦. تنبيه الألباب للشنتريني، تحقيق د. معيض العوفي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٧. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٨. جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٩. الحصائل، تأليف د. محمد بن أحمد الدالي، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٢٠. خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢١ . دمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزي، تحقيق محمد التونجي، مؤسسة دار الحياة للطباعة والنشر.

٢٢ . الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٣ . سير أعلام النبلاء للذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤ . شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ/ ١٩٣١م.

٢٥ . شرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٢٦ . شرح ديوان المتنبي للواحدي، نشره فريدرخ ديتريصي، برلين، ١٨٦١م.

٢٧ . الصِّحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

٢٨ . طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء، تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة.

٢٩ . طبقات الشافعية للأسنوي، تحقيق عبدالله الجبوري، دار العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

٣٠ . طبقات الشافعية للحسيني، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٣١ . طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي، تحقيق محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٢ . طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق د. عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٣ . طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، هذَّبه ورتَّبه واستدرك عليه الإمام النووي، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٤ . طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي، تحقيق غوستا فيتسام ، ليدن، ١٩٦٤م.

٣٥ . طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير، تحقيق د. أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٦ . طبقات المفسرين للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٧ . طبقات المفسرين للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٣٨ . العبر في خبر من غبر للذهبي، (١، ٤، ٥) تحقيق د. صلاح الدين المنجد، (٢، ٣) تحقيق فؤاد السيد، الكويت، ١٩٦٠-١٩٦٩م.

٣٩ . عيون الأخبار لابن قتيبة، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٤٠ . غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، تحقيق ج براجستراسر، القاهرة، ١٩٣٢م.

٤١ . فيض نشر الانشراح للطيب الفاسي، تحقيق د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٢ . قتلى القرآن لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق د. ناصر المنيع، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٣ . الكامل في التاريخ لعز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٤ . كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٤٥ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت.
٤٦ . اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير، القاهرة، ١٣٥٦-١٣٦٩هـ.
٤٧ . لسان العرب لابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٤٨ . المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٤٩ . المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٥٠ . مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي، مطبوعات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
٥١ . معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
٥٢ . المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لعبدالغافر الفارسي، انتخبه إبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٥٣ . نثر الدر للآبي، تحقيق جماعة من المحققين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٥٤ . النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٦٢م.
٥٥ . نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٦٧م.
٥٦ . نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي، تحقيق نصرت عبدالرحمن، عَمان، ١٩٨٢م.
٥٧ . الوسيط في الأمثال المنسوب للواحدي، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٥٨ . وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.

ثالثًا -المجلات :

٥٩ . مجلة الدرعية، السنة الثانية عشرة، العددان السابع والثامن والأربعون، رمضان-ذو الحجة ١٤٣٠هـ، نوفمبر ٢٠٠٩-يناير ٢٠١٠م.

٦٠ . مجلة العرب، ج٣ و٤، س٤٣، رمضان -شوال ١٤٢٨هـ/ سبتمبر-أكتوبر ٢٠٠٧م.

٦١ . مجلة معهد المخطوطات العربية، م٢٩، ج٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.